

جدول ( ١٩ ) : إجمالي الدين العام الخارجي

(مليون دولار)

يونيو-٠٩	يونيو-١٠	يونيو-١١	يونيو-١٢	يونيو-١٣	يونيو-١٤	يونيو-١٥	يونيو-١٦
٣١,٥٣١	٣٣,٦٩٤	٣٤,٩٠٦	٣٤,٣٨٥	٤٣,٢٣٣	٤٦,٠٦٧	٤٨,٠٦٣	٥٥,٧٦٤
(٧.٠)	(٦.٩)	(٣.٦)	(١.٥)	(٢٥.٧)	(٦.٦)	(٤.٣)	(١٦.٠)
٢٥,٨١٨	٢٦,٢٤٩	٢٧,٠٩٢	٢٥,٥٩٤	٢٨,٤٩٠	٢٩,٠٥٤	٢٥,٧٠٧	٢٤,٤٣٧
(١٩.٣)	(١.٧)	(٣.٢)	(٥.٥)	(١١.٣)	(٢.٠)	(١١.٥)	(٤.٩)
١,٩٢٦	٣,٠٨٠	٢,٨٢١	٢,٩٠١	٥,١٥٩	٦,٠٨٥	٤,٩٣٨	٣,٤٩٣
٢٣,٨٩٢	٢٣,١٧٠	٢٤,٢٧١	٢٢,٦٩٤	٢٣,٣٣١	٢٢,٩٦٩	٢٠,٧٧٠	٢٠,٩٤٤
٥,٧١٣	٧,٤٤٥	٧,٨١٤	٨,٧٩٠	١٤,٧٤٤	١٧,٠١٣	٢٢,٣٥٦	٣١,٣٢٨
(٥٣.٤)	(٣٠.٣)	(٥.٠)	(١٢.٥)	(٦٧.٧)	(١٥.٤)	(٣١.٤)	(٤٠.١)
٢١٢	١,٢٦٠	١,٥٠٠	٢,٦١٢	٩,٠٦٤	١١,٠٠٥	١٦,٣١٨	٢٢,١٧٤
١,٧٩٧	١,٩٦٤	١,٧٢٥	١,٦٢٤	١,٦٠٠	١,٥٤٤	٢,٣٨٧	٣,٩٦٣
٣,٧٠٥	٤,٢٢١	٤,٥٨٩	٤,٥٥٤	٤,٠٨٠	٤,٤٦٤	٣,٦٥١	٥,١٩١

قطاعات أخرى

ملاحظات

١٦.٩	١٥.٩	١٥.٢	١٢.٥	١٦.٤	١٥.٧	١٥.٠	١٧.٩
١٣.٨	١٢.٤	١١.٨	٩.٣	١٠.٨	٩.٩	٨.٠	٧.٨
٣.١	٣.٥	٣.٤	٣.٢	٥.٦	٥.٨	٧.٠	١٠.٠
٦٤.٤	٧١.٠	٧١.٤	٧٤.٨	٨٧.٩	١٠٥.٥	١٠٨.٦	١٥٨.٥
١٨.١	٢٢.١	٢٢.٤	٢٥.٦	٣٤.١	٣٦.٩	٤٦.٥	٥٦.٢
٦.٨	٨.٨	٧.٩	٨.٥	١٦.٣	٧.٩	٥.٤	١٢.٦
٦.٨	٨.٤	١٠.٤	١٨.٧	٤٧.٢	٢١.٩	١٢.٨	٤٠.٠
٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٢	٠.٥	٠.٣٥
٥.٣	٤.٥	٤.٥	٤.٥	٤.٥	٤.٣	٨.٥	٩.٩
٦.٢	٥.٥	٥.٧	٦.٣	٦.٣	٧.٣	١٢.٧	١٤.٧
٤١٨.٦	٣٩٩.٢	٤١٣.٦	٣٨٧.٧	٤٧٥.٣	٥٠٦.٤	٥١٣.٥	٥٧٣.١

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري

١/ شهد الدين العام الخارجي الحكومي انخفاض يقدر بنحو ١.٢ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٥، وذلك كنتيجة أساسية لسداد سند دولاري بقيمة ١.٢٥ مليار دولار والذي قد تم إصداره في ٢٠٠٥.

٢/ طبقاً لتصنيف ومنهجية البنك المركزي المصري، والذي يقوم بشطب مديونيات نادى باريس المباشرة وغير المباشرة المستحقة على الجهات الحكومية طبقاً لتواريخ إعادة الجدولة إلى العالم الخارجي، في حين تقوم الجهات الحكومية بشطب هذه المديونيات من سجلاتها فور سداد المقابل المحلي إلى البنك المركزي طبقاً لجدول السداد الأصلي (والذي يسبق تواريخ إعادة الجدولة)

٣/ قام البنك المركزي المصري بإعادة تبويب مبلغ ٤.٣ مليار دولار إلى المديونية الخارجية للقطاع الحكومي- دون تأثير على جملة الدين الخارجي- الا ان البنك المركزي لم يظهر هذا التعديل الا اعتباراً من شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨.

٤/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بمراجعة السلسلة الزمنية للنتائج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادي للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمي. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إلا أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال قيد المراجعة من قبل وزارة

التخطيط